

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

المُشَايَعَةُ مَعَ بَرَاهِينَ الْمَحْقُقِ الْخَوَيْيِ الرَّائِعَةِ تَجَاهَ مَرْوِيَاتِ «سَبْعَةُ أَحْرَفٍ» الْفَامِضَةِ

لقد حاجَ المحقق الخوئي ظهورَ مَرْوِيَاتِ الْفِرْقَةِ الْبَكْرِيَّةِ بِشَأنِ «سَبْعَةُ أَحْرَفٍ» حيث قد فَسَرَّها مَعْظُمُهُم «بِالْمَعْنَى الْمُتَقَارِبَةِ» وَ  
لَكِنَّ السَّيِّدَ قَدْ هاجَمَ اسْتِدْلَالَهُم بِقَوْةٍ فَائِلًا:[1]

«إِنَّ جَمِيعَ مَا ذُكِرَ لَهَا مِنَ الْمَعْنَى أَجْنَبِيَّ عَنْ مُوْرِدِ الرَّوَايَاتِ (حَوْلِ سَبْعَةِ أَحْرَفٍ) - وَسْتَعْرُفُ ذَلِكَ - وَعَلَى هَذَا فَلَابِدَ مِنْ طَرْحِ  
الرَّوَايَاتِ (الْبَكْرِيَّةِ) لِأَنَّ الْالْتِزَامَ بِمَفَادِهَا غَيْرُ مُمْكِنٍ (إِذْ جَلِيلَةٌ فِي أَنَّهَا اسْرَائِيلِيَّاتٌ مُّزَوَّرَةٌ حَتَّىَّ).

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ:

أَوْلَأَ: إِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَمَّ فِي بَعْضِ مَعَنَى الْقُرْآنِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يَعْبُرَ عَنْهَا بِالْفَاظِ سَبْعَةُ مُتَقَارِبَةٍ (كَآيَاتُ الْعِذَابِ وَالرَّحْمَةِ) وَمِنْ  
الْحَضْرُورِيِّ أَنَّ أَكْثَرَ الْقُرْآنِ لَا يَتَمَّ فِيهِ ذَلِكَ (كَآيَاتُ الْأَحْكَامِ وَ...) فَكِيفُ تُتَصَوَّرُ هَذِهِ الْحُرُوفُ السَّبْعَةُ الَّتِي نَزَّلَ بِهَا الْقُرْآنُ (بِأَكْمَلِهِ فَلَا  
تَتَقَارَبُ مُعْظُمُ كَلِمَاتِ الْآيَاتِ مَعَ بَعْضِهَا الْآخِرِ؟).

ثَانِيًا:

Ø إنَّ كَانَ الْمَرَادُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَوَزَ تَبْدِيلُ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ الْمُوجَودَةِ بِكَلِمَاتٍ أُخْرَى  
تَقَارِبَهَا فِي الْمَعْنَى - وَيَشَهِدُ لَهَا بَعْضُ الرَّوَايَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ - فَهَذَا الْالْتِحَامُ يُوجِبُ هَدَمَ أَسَاسِ الْقُرْآنِ، الْمَعْجِزَةِ الْأَبْدِيَّةِ وَالْحَجَّةِ  
عَلَى جَمِيعِ الْبَشَرِ، وَلَا يَشْكُّ عَاقِلٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي هَجْرَ الْقُرْآنِ الْمُنْزَلَ، وَعَدْمِ الْاعْتَنَاءِ بِشَأنِهِ، وَهُلْ يَتَوَهَّمُ عَاقِلٌ تَرْخِيصُ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْرَأُ الْفَارِئَ: «يَسُورُ الْأَنْبِيَاءَ عَلَى طَرِيقِ سُوَيْرَةِ إِنْزَالِ الْحَمِيدِ الْكَرِيمِ،  
لَتُخَوِّفَ قَوْمًا مَا خَوَفَ أَسْلَافُهُمْ فَهُمْ سَاهُونَ» فَلَتُقْرَرُ عِيُونُ الْمَجُوزِينَ لِذَلِكَ، سَبَحَانَكَ اللَّهُمَّ إِنْ هَذَا إِلَّا بَهْتَانٌ عَظِيمٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى: «قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَ مِنْ تِلْفَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ»[2] (وَلَكِنَّ نَلَاحِظُ عَلَيْهِ هَذَا بَأْنَ الْفِرْقَةِ الْبَكْرِيَّةِ لَمْ يَدْعُوا  
أَنَّ النَّبِيَّ بِنَفْسِهِ قَدْ جَوَزَ التَّبْدِيلَ بِلِيَرَوْنِ جَوَازَهُ مِنْ نَاحِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ تُصَرِّحُ بِأَنَّ جَرِئِيلَ إِمَّا هُوَ قَدْ أَنْزَلَ 7 أَحْرَفٍ  
وَإِمَّا قَدْ أَنْزَلَهَا عَقِبَ مَطَالِبِ النَّبِيِّ فِي الْتَّالِيِّ قَدْ صَدَرَ التَّبْدِيلُ مِنْ اللَّهِ لَا مِنْ تَلْقَاءِ النَّبِيِّ حَتَّى يُسْتَدَلَّ بِالْآيَةِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلَّنَبِيِّ أَنْ يُبَدِّلَ  
الْقُرْآنَ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ (وَلَا أَنْ يُضَيِّفَ نَقْطَةً أَوْ يَحْذِفَ) فَكِيفُ يَجْوَزُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ؟ (حَتَّى بِالْكَلِمَاتِ الْمُتَعَارِفَةِ وَالْمُتَشَابِهَةِ) وَ(الَّذِي  
سَبِيْطَلَ تَجْوِيزَ التَّبْدِيلِ أَيْضًا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَمَ بَرَاءَ بْنَ عَازِبَ دَعَاءً كَانَ فِيهِ: «وَنَبِيُّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ  
فَقَرَأَ بَرَاءُ «وَرَسُولُكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» فَأَمْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا يَضْعِفَ الرَّسُولَ مَوْضِعَ النَّبِيِّ»[3] فَإِذَا كَانَ هَذَا (الْمَنْعُ)  
فِي الدَّعَاءِ، فَمَاذَا يَكُونُ الشَّأْنُ فِي الْقُرْآنِ (حَيْثُ سَيَحْرُمُ تَبْدِيلُهُ بِطَرِيقِ أَوْلَى)؟

Ø وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْ الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ (أَيْ اتَّخَادِ الْمَعَنَى الْمُتَقَارِبَةِ) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ (بِنَفْسِهِ) عَلَى (وَفَقَ)

الحروف السبعة (لا أنه قد جوز) - و يشهد لهذا كثير من الروايات المتقدمة. فلابد للقائل بهذا أن يدل (على ينابيعها و يعلمنا) على هذه الحروف السبعة التي قرأ بها النبي صلى الله عليه و آله و سلم لأن الله سبحانه قد وعد بحفظ ما أنزله: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» (بينما لم نعثر حتى على نموذج أن النبي قد غير كلمة قرآنية إلى معنى متقارب و متداين). [4]

· ثالثاً: أنه صرحت الروايات المتقدمة بأن الحكم في نزول القرآن على سبعة أحرف هي التوسيعة على الأمة (درءاً لاختلافات و لتفير بعضهم البعض لا لأجل تقريب المعاني و توحيدها) لأنهم لا يستطيعون القراءة على حرف واحد (بقراءة واحدة) و أن هذا هو الذي دعا النبي إلى الاستزادة إلى سبعة أحرف، وقد رأينا أن اختلاف القراءات أو جب أن يكفر بعض المسلمين بعضاً حتى حصر عثمان القراءة بحرف واحد، و أمر بإحراق بقية المصاحف (فلو فسرنا «سبعة أحرف» بمعنى تقريب المعاني المتماثلة لهيج الاختلافات بحد القتال و التكفير، إذن إنه تفسير فاشل).

و يُستنتج من ذلك (أي تقارب المعاني) أمور:

1. أن الاختلاف (نتيجة مطالبة النبي و استزادته) في القراءة كان نقاوة على الأمة و قد ظهر ذلك (الاختلاف و النقاوة) في عصر عثمان، فكيف يصح أن يطلب النبي صلى الله عليه و آله و سلم من الله ما فيه فساد الأمة، و كيف يصح على الله أن يجبيه إلى ذلك؟ و (الحال) قد ورد في كثير من الروايات النبي عن الاختلاف و أن فيه هلاك الأمة و في بعضها أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم تغير وجهه و أحمر حين ذكر له الاختلاف في القراءة، و قد تقدم جملة منها، و سيجيء بعد هذا جملة أخرى.

2. قد تضمنَت الروايات المتقدمة أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال: «إن أمتي لا تستطيع ذلك القراءة على حرف واحد» و هذا كذب صريح، لا يعقل نسبته إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم لأننا نجد الأمة بعد عثمان على اختلاف عناصرها و لغاتها قد استطاعت أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فكيف يكون من العسر عليها أن تجتمع على حرف واحد في زمان النبي صلى الله عليه و آله و سلم (فيستزيد) و قد كانت الأمة من العرب الفصحي.

3. إن الاختلاف الذي أوجب لعثمان أن يحصر القراءة في حرف واحد قد أتفق (نفسه) في عصر النبي صلى الله عليه و آله و سلم و قد أفرَّ النبي صلى الله عليه و آله و سلم كل قارئ على قراءته، و أمر المسلمين بالتسليم لجميعها، و أعلمهم بأن ذلك رحمة من الله لهم (درءاً لاختلافات و التكفير) فكيف صح لعثمان و لتابعيه سد باب الرحمة، مع نهي النبي صلى الله عليه و آله و سلم عن المنع عن قراءة القرآن (بحيث لم ينهاهم عن القراءات) و كيف جاز للMuslimين رفض قول النبي صلى الله عليه و آله و سلم و أخذ قول عثمان و إمضاء عمله؟ أهل وجدوه أرأف بالأمة من نبيها أو أنه تنبأ لشيء قد جهله النبي صلى الله عليه و آله و سلم من قبل و حاشاه، أو أن الوحي قد نزل على عثمان بنسخ تلك الحروف (و القراءات)؟.

4. و خلاصة الكلام: أن بشاعة هذا القول تُغْنِي عن التَّكَلْفِ عن ردِّه، و هذه (الإشكاليات) هي العمدة في رفض المتأخرین من علماء أهل السنة لهذا القول (أي تقارب المعاني) و لأجل ذلك قد التَّجَأَ بعضهم كأبى جعفر محمد بن سعدان التَّحْوِي، و الحافظ جلال الدين السيوطي (911ق) إلى القول بأن هذه الروايات من المشكِّل و المتشابه، و ليس يُدرى ما هو مفادها[5] مع أنك قد عرفت أن مفادها أمر ظاهر و لا يشك فيه النَّاظر إليها كما ذهب إليه و اختاره أكثر العلماء (البكرية، غير أنها مزورات و مكذوبات على الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ).»

[1] البيان في تفسير القرآن، ص: 181-182

[2] سورة يونس الآية 15، ثم عَلَّق الأستاذ المجلل هنا قائلاً: «وَأَمَّا «حَقُّ التَّشْرِيعِ» فمحفوظ لدى المعصوم لأنَّه لا يُعدَّ تبديلاً للكلمات الإلهية و لا تصرفًا في القرآن المُحْكَم من الله تعالى إذ هذه الآية الكريمة تَنْصُّ على التَّبْدِيلِ من قِبَلِ نفسه فلا تَجَرَّ مَكَانَة

تشريع الأحكام حيث وفقاً لمتوادر الروايات يَستَيِّسِر للمعصوم أن يتصرّف بالأحكام و المصالح الدينية توسيعاً للشرع أو تضييقاً».

[3] التبيان: ص 58.

[4] سورة الحجر الآية 9.

[5] التبيان: ص 61.